البنـــك المركـــزي الأردنـــي

# أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

## التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

## نيسان 2016

**البنك المركزي الأردني**

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

## ❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

## ❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

## ❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

# المحتويـــــات


| | | |
|---|---|---|
| | الخلاصة التنفيذية | 1 |
| أولاً | القطاع النقدي والمصرفي | 3 |
| ثانياً | الانتاج والأسعار والتشغيل | 15 |
| ثالثاً | المالية العامـــــــــة | 23 |
| رابعاً | القطاع الخارجـــــــي | 33 |

## الخلاصـــة التنفيذيـــة

### الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ خلال عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال عام 2014. وواصل المستوى العام للأسعار تراجعه، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2016 وبنسبة 1.2٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.9٪ خلال نفس الربع من عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2016 ليصل إلى 14.6٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 13.0٪ خلال نفس الربع من عام 2015.

### القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 726.8 مليون دولار (5.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,426.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 408.9 مليون دينار (1.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,014.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 381.3 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,484.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 408.5 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 33,007.0 مليون دينار، وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 300.3 مليون دينار (1.2٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 108.2 مليون دينار (1.6٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في شهر آذار من عام 2016 بمقدار 15.6 نقطة (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,151.9 نقطة.

## المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 80.6 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 77.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 270.0 مليون دينار ليبلغ 13,727.0 مليون دينار (51.5٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 50.9 مليون دينار ليصل إلى 9,441.4 مليون دينار (35.4٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 86.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية شباط 2016 مقابل 85.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015.

## القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بنسبة 9.8٪ لتبلغ 726.8 مليون دينار، بينما ارتفعت المستوردات بنسبة 6.2٪ لتبلغ 2,241.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 16.0٪ ليصل إلى 1,514.7 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. وتشير البيانات الأولية خلال الربع الأول من عام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 4.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 4.9٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2016 انخفاضاً بنسبة 6.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2015 ارتفاعاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.9٪ من GDP مقارنة مع 12.6٪ من GDP في عام 2014. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 904.4 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة مع 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 24,357.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

# أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

## الخلاصة

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 726.8 مليون دولار (5.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,426.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 408.9 مليون دينار (1.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,014.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 381.3 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,484.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 408.5 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 33,007.0 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفوائد على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك في نهاية الربع الأول من عام 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015 باستثناء أسعار الفائدة على الودائع لأجل وودائع التوفير.

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 15.6 نقطة (0.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,151.9 نقطة، في حين انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الأول 2016 بمقدار 556.7 مليون دينار (3.1٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى 17,427.9 مليون دينار.

**أهم المؤشرات النقدية**

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

| 2015 | نهاية آذار 2015 | نهاية آذار 2016 | |
|---|---|---|---|
| US$ 14,153.5<br>0.5٪ | US$ 13,604.5<br>-3.4٪ | US$ 13,426.7<br>-5.1٪ | الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي * |
| 31,605.5<br>8.1٪ | 29,962.0<br>2.5٪ | 32,014.4<br>1.3٪ | السيولة المحلية |
| 21,103.5<br>9.5٪ | 19,782.5<br>2.6٪ | 21,484.8<br>1.8٪ | التسهيلات الائتمانية |
| 18,098.2<br>4.6٪ | 17,235.0<br>-0.4٪ | 18,569.6<br>2.6٪ | تسهيلات القطاع الخاص (مقيم) |
| 32,598.5<br>7.7٪ | 31,145.4<br>2.9٪ | 33,007.0<br>1.3٪ | إجمالي ودائع العملاء |
| 26,014.5<br>8.3٪ | 24,833.2<br>3.4٪ | 26,314.8<br>1.2٪ | ودائع بالدينار |
| 6,584.0<br>5.4٪ | 6,312.2<br>1.0٪ | 6,692.2<br>1.6٪ | ودائع بالعملات الأجنبية |
| 25,799.7<br>7.6٪ | 24,382.7<br>1.7٪ | 25,935.2<br>0.5٪ | ودائع القطاع الخاص (مقيم) |
| 21,163.1<br>8.1٪ | 19,957.0<br>2.0٪ | 21,232.9<br>0.3٪ | ودائع بالدينار |
| 4,636.7<br>5.3٪ | 4,425.7<br>0.5٪ | 4,702.3<br>1.4٪ | ودائع بالعملات الأجنبية |

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 726.8 مليون دولار (5.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,426.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

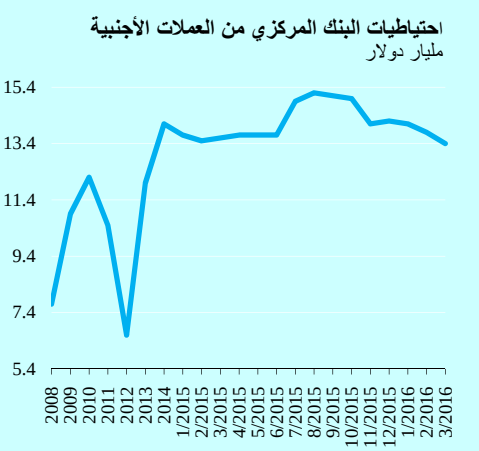


## السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 408.9 مليون دينار (1.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,014.4 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 721.6 مليون دينار (2.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الربع الأول من عام 2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

    – ارتفعت الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 368.4 مليون دينار (1.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 28,040.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 755.2 مليون دينار (3.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

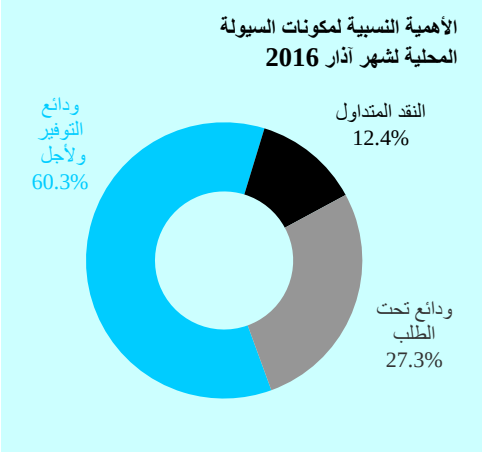


- ارتفع النقد المتداول في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 40.5 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2015 ليبلغ 3,973.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 33.6 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

## العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة

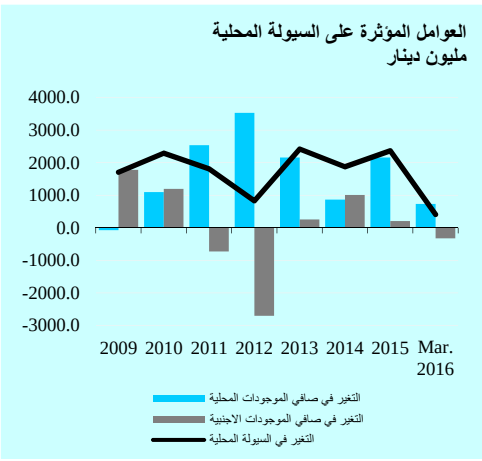


- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 733.8 مليون دينار (3.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 514.3 مليون دينار (2.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 377.8 مليون دينار (1.3٪)، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 355.9 مليون دينار (6.2٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2016 بمقدار 325.0 مليون دينار (4.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقارنة مع ارتفاع مقداره 207.4 مليون دينار (2.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد تأتى ذلك نتيجة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 291.1 مليون دينار (2.9٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 33.9 مليون دينار (1.7٪).

**العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

مليون دينار

| 2015 | | نهاية آذار 2015 | نهاية آذار 2016 |
|---|---|---|---|
| **8,137.3** | **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **8,139.6** | **7,812.4** |
| 10,124.2 | البنك المركزي | 10,058.9 | 9,833.2 |
| -1,986.9 | البنوك المرخصة | -1,919.3 | -2,020.8 |
| **23,468.2** | **الموجودات المحلية (صافي)** | **21,822.4** | **24,202.0** |
| -5,781.8 | البنك المركزي، منها: | -5,907.3 | -5,425.9 |
| 1,519.1 | الديون على القطاع العام (صافي) | 1,092.7 | 1,825.5 |
| -7,324.1 | أخرى (صافي*) | -7,022.8 | -7,274.3 |
| 29,250.2 | البنوك المرخصة | 27,729.7 | 29,628.0 |
| 10,220.9 | الديون على القطاع العام (صافي) | 10,188.7 | 10,332.2 |
| 18,681.3 | الديون على القطاع الخاص | 17,771.4 | 19,162.5 |
| 348.0 | أخرى (صافي) | -230.4 | 133.3 |
| **31,605.5** | **السيولة المحلية (M2)** | **29,962.0** | **32,014.4** |
| **3,933.2** | **النقد المتداول** | **3,770.8** | **3,973.7** |
| **27,672.3** | **الودائع، منها:** | **26,191.2** | **28,040.7** |
| 4,709.6 | بالعملات الأجنبية | 4,492.3 | 4,792.0 |

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## هيكـل أسعــار الفائــدة

### أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

◆ قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
- سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
- سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.

◆ كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.

◆ ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

**أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة**
**نسبة مئوية**

| آثار | | | |
|---|---|---|---|
| 2016 | 2015 | | 2015 |
| 3.75 | 4.00 | إعادة الخصـم | 3.75 |
| 3.50 | 3.75 | اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة) | 3.50 |
| 1.50 | 1.75 | نافذة الإيداع | 1.50 |
| 2.50 | 2.75 | عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع | 2.50 |
| 2.50 | 2.75 | عمليات إعادة الشراء لأجل شهر | 2.50 |
| 2.25 | 2.5 | أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع | |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

### أسعار الفائدة على الودائع:

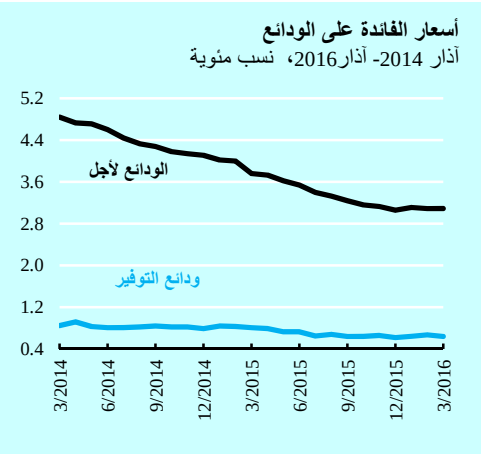


- الودائع لأجل: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2016 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.09٪، ليرتفع بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار 2016 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.64٪، ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن نهاية عام 2015.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار 2016 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.31٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن نهاية عام 2015.

### أسعار الفائدة على التسهيلات:

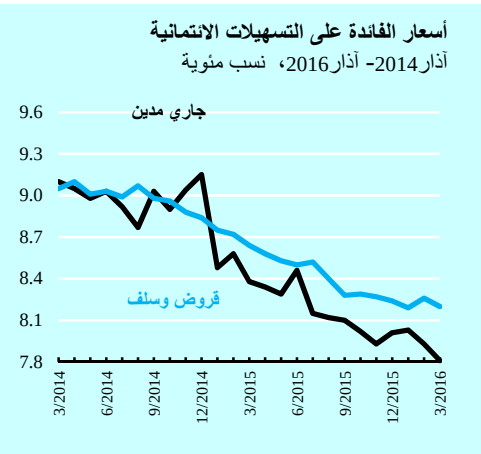


- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار 2016 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.81٪، لينخفض بذلك بمقدار 20 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر آذار 2016 بمقدار 101 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.55٪، لينخفض بذلك بمقدار 15 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

| 2015 | | آذار 2015 | آذار 2016 | التغير/ نقطة أساس |
|---|---|---|---|---|
| | الـودائـع | | | |
| 0.32 | تحت الطلب | 0.42 | 0.31 | -1 |
| 0.62 | توفير | 0.81 | 0.64 | 2 |
| 3.06 | لأجل | 3.76 | 3.09 | 3 |
| | التسهيلات الائتمانية | | | |
| 8.70 | كمبيالات واسناد مخصومة | 9.75 | 8.55 | -15 |
| 8.24 | قروض وسلف | 8.64 | 8.20 | -4 |
| 8.01 | جاري مدين | 8.38 | 7.81 | -20 |
| 8.37 | الإقراض لأفضل العملاء | 8.51 | 8.37 | - |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار 2016 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 6 نقاط أساس ليبلغ 8.20٪، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آذار 2016 ما نسبته 8.37٪ محافظاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2016 ما مقداره 511 نقطة أساس لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار 7 نقاط أساس.

## التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2016 ما مقداره 381.3 مليون دينار، أو ما نسبته (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 508.0 مليون دينار (2.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية الربع الأول من عام 2016، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 394.1 مليون دينار (8.0٪)، يليه التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 66.7 مليون دينار (3.1٪)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع خدمات النقل بمقدار 59.5 مليون دينار (22.9٪) وقطاع التعدين بمقدار 50.0 مليون دينار (29.4٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى" والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 113.2 مليون دينار (2.2٪)، كما انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 70.2 مليون دينار (2.2٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الربع الأول من عام 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 471.5 مليون دينار (2.6٪)، والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 11.3 مليون دينار (3.5٪)، والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية بمقدار 4.8 مليون دينار (53.4٪). وفي المقابل انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 88.2 مليون دينار (4.0٪)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 18.1 مليون دينار (3.8٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

### الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2016 ما مقداره 33,007.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 408.5 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 884.4 مليون دينار (2.9٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 268.5 مليون دينار (9.9٪)، وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 135.5 مليون دينار (0.5٪) وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 55.8 مليون دينار (1.5٪)، في حين انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 51.3 مليون دينار (11.6٪).
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 300.3 مليون دينار (1.2٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 108.2 مليون دينار (1.6٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

## بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2016 بمقدار 72 مليون دينار (32.8٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 291.5 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 13.9 مليون دينار (5.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2016، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 696.2 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 49 مليون دينار (7.6٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2015.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2016 بواقع 19.5 مليون سهم (9.5٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 225.8 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 38.3 مليون سهم (15.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2016، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 644.9 مليون سهم، بالمقارنة مع 662.6 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

## الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2016 ارتفاعاً قدره 35.6 نقطة (1.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,151.9 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 60.1 نقطة (2.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2015 فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 15.6 نقطة (0.7٪) مقابل انخفاض قدره 30.1 نقطة (1.4٪) في نهاية شهر آذار من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 147.9 نقطة (8.0٪)، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 57.4 نقطة (3.3٪)، والقطاع المالي بمقدار 15.5 نقاط (0.5٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

**الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقا للقطاع**

| 2015 | | آذار 2015 | آذار 2016 |
|---|---|---|---|
| **2,136.3** | الرقم القياسي العام | **2,135.4** | **2,151.9** |
| 2,906.2 | القطاع المالي | 2,890.5 | 2,890.7 |
| 1,848.8 | قطاع الصناعة | 1,771.5 | 1,996.7 |
| 1,726.7 | قطاع الخدمات | 1,785.9 | 1,669.3 |

المصدر: بورصة عمان.

## القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2016 ما مقداره 17.4 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 19.9 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل

**الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية**
آذار2015 - آذار 2016

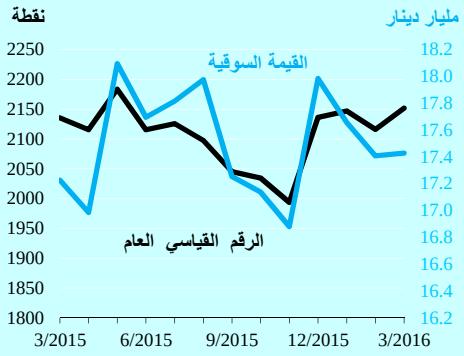

انخفاض بلغ 649.4 مليون دينار (3.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2015 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 556.7 مليون دينار (3.1٪)، مقارنة مع انخفاض بلغ 855.8 مليون دينار (4.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

**مؤشرات التداول في بورصة عمان**
مليون دينار

| 2015 | | آذار 2015 | آذار 2016 |
|---|---|---|---|
| 3,417.1 | حجم التداول | 223.8 | 291.5 |
| 13.9 | معدل التداول اليومي | 9.7 | 12.7 |
| 17,984.7 | القيمة السوقية | 17,226.8 | 17,427.9 |
| 2,585.8 | الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 209.7 | 225.8 |
| 10.6 | صافي استثمار غير الأردنيين | 10.1 | 82.3 |
| 981.7 | شراء | 55.4 | 115.5 |
| 971.1 | بيع | 45.3 | 33.2 |

المصدر: بورصة عمان.

## صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آذار من عام 2016 تدفقاً موجباً بلغ 82.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 10.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2016 ما قيمته 115.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 33.2 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 122.5 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب بلغ 12.6 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

## ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

### الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2015 بنسبة 2.6٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.3٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6٪ خلال الربع الرابع من عام 2015 مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2015 بنسبة 2.4٪، مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال عام 2014. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7٪ مقابل 6.6٪ خلال عام 2014.

- واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، تراجعه خلال الربع الأول من عام 2016 وبنسبة 1.2٪ مقابل تراجع نسبته 0.9٪ خلال نفس الربع من عام 2015.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2016 بشكل ملحوظ ليصل إلى 14.6٪ (12.7٪ للذكور و 23.7٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.0٪ (11.0٪ للذكور و 22.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 20.2٪.

## تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.4٪ مقابل 3.1٪ خلال عام 2014. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.6٪ خلال عام 2015، مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 6.6٪ خلال عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 2.3٪ مقابل 3.4٪ خلال عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2015**

نسب مئوية

| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | العام كاملا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 3.2 | 2.8 | 3.1 | 3.3 | **3.1** |
| GDP بالأسعار الجارية | 7.1 | 6.1 | 6.2 | 7.2 | **6.6** |
| **2015** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 2.0 | 2.4 | 2.6 | 2.6 | **2.4** |
| GDP بالأسعار الجارية | 5.1 | 4.5 | 4.7 | 4.6 | **4.7** |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2015-2013**

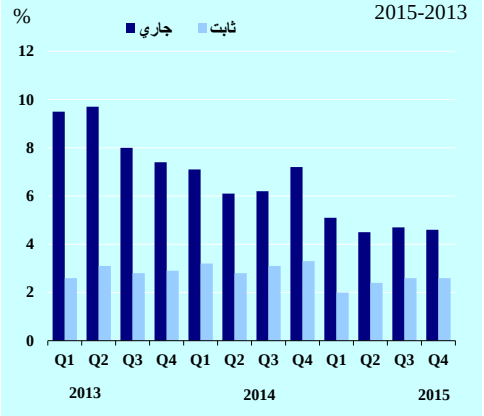

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، "منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 70.8٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2015.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً في أدائها. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي "منتجو الخدمات الحكومية"، و"الخدمات المنزلية" واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014.

**أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية**

| القطاعات | التغير النسبي | | المساهمة في النمو | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | 2014 | 2015 |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة | 3.1 | 2.4 | 3.1 | 2.4 |
| الزراعة | 7.6 | 5.0 | 0.2 | 0.2 |
| الصناعات الاستخراجية | 27.6 | 11.0 | 0.3 | 0.2 |
| الصناعات التحويلية | 1.5 | 1.3 | 0.3 | 0.2 |
| الكهرباء والمياه | 3.3 | 10.9 | 0.1 | 0.2 |
| الإنشاءات | 6.8 | 1.3- | 0.3 | 0.1- |
| تجارة الجملة والتجزئة | 3.9 | 1.2 | 0.3 | 0.1 |
| المطاعم والفنادق | 2.9 | 3.3- | - | - |
| النقل والتخزين والاتصالات | 1.6 | 3.1 | 0.2 | 0.5 |
| الخدمات المالية | 2.7 | 4.8 | 0.3 | 0.5 |
| العقارات | 2.2 | 2.1 | 0.2 | 0.2 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | 4.7 | 4.0 | 0.2 | 0.2 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 2.3 | 2.3 | 0.3 | 0.3 |
| منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح | 7.0 | 5.7 | - | - |
| الخدمات المنزلية | 0.1 | 0.1 | - | - |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

## المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل المساحات المرخصة للبناء (18.5٪) والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (1.3٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (-7.2٪)، وكميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة (-16.3٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

### معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

| 2014 | 2015 | المؤشـــر | 2015 | الفترة المتاحة | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **1.2-** | **8.4-** | **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية **** | - | شباط | **7.2-** |
| 0.7- | 1.6- | المنتجات الغذائية | - | | 0.9- |
| 0.2 | 0.1- | منتجات التبغ | - | | 0.4 |
| 0.8- | 0.4 | المنتجات النفطية المكررة | - | | 4.1- |
| 0.3 | 0.2- | صنع الملابس | - | | 0.7- |
| 0.6 | 0.2 | صنع المعادن | - | | 0.1- |
| 0.6- | 2.0- | المنتجات الكيميائية | - | | 4.3- |
| **1.6** | **0.8** | **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**** | - | | **1.3** |
| 1.8 | 0.8 | استخراج المعادن الكيميائية والأسمدة الطبيعية | - | | 1.0 |
| 0.2- | 0.0 | استغلال المحاجر | - | | 0.3 |
| **7.2** | **12. 5-** | **المساحات المرخصة للبناء** | **36.8-** | كانون ثاني – شباط | **18.5** |
| **2.8-** | **7.9-** | **عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية** | **13.8-** | كانون ثاني – آذار | **4.6** |
| **1.7-** | **0.7-** | **الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية** | **4.9-** | | **5.9-** |
| **16.7** | **3.5-** | **كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة** | **17.5** | | **16.3-** |
| **0.5-** | **7.4-** | **عدد المغادرين** | **10.7-** | كانون ثاني – نيسان | **2.2-** |
| **22.4** | **2.0-** | **حجم التداول في سوق العقار** | **12.6-** | | **3.9-** |

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- دائرة الأراضي والمساحة.
- الملكية الأردنية.

**: تم تعديل منهجية احتساب الأرقام القياسية لكميات انتاج الصناعات التحويلية والإستخراجية، ولا يتوفر بيانات عن معدلات النمو الشهرية لعام 2015 لغاية الآن.

## الأسعـــار

واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال الربع الأول من عام 2016 وبنسبة 1.2٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.9٪ خلال نفس الربع من عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى استمرار تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "الوقود والإنارة" (-8.5٪)، و"اللحوم والدواجن" (-7.9٪) والنقل (-6.0٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الربع الأول من العام الحالي بمقدار (-1.8) نقطة مئوية.

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها بند "الملابس" (4.1٪)، ومجموعة "الثقافة والترفيه" (5.8٪) .

**معدل التضخم السنوي**
التغير النسبي في متوسط CPI خلال الربع الأول للأعوام (2008-2016)

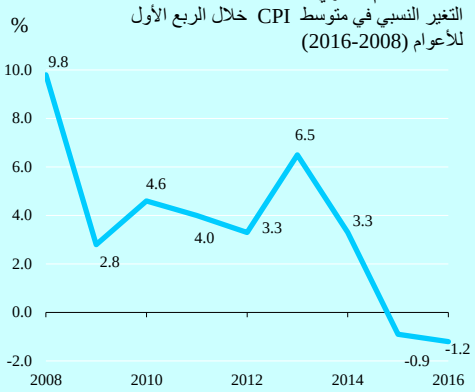


**التضخم خلال الربع الأول للاعوام 2015 - 2016**

| مجموعات الإنفاق | الأهمية النسبية | التغير النسبي | | المساهمة في التضخم | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الربع الأول | | الربع الأول | |
| | | 2015 | 2016 | 2015 | 2016 |
| جميع المواد | 100.0 | 0.9- | 1.2- | 0.9- | 1.2- |
| 1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها: | 33.4 | 0.5 | 3.0- | 0.2 | 1.0- |
| اللحوم والدواجن | 8.2 | 0.5- | 7.9- | 0.0 | 0.7- |
| الألبان ومنتجاتها والبيض | 4.2 | 0.2 | 1.7- | 0.0 | 0.1- |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 3.9 | 8.0- | 5.5- | 0.3- | 0.2- |
| الفواكه والمكسرات | 2.7 | 11.3 | 3.5- | 0.3 | 0.1- |
| الزيوت والدهون | 1.9 | 3.1 | 3.1 | 0.1 | 0.1 |
| 2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر | 4.4 | 6.2 | 1.3 | 0.2 | 0.1 |
| 3) الملابس والأحذية | 3.5 | 7.4 | 3.9 | 0.3 | 0.2 |
| 4) المساكن، منها: | 21.9 | 1.6 | 0.7 | 0.3 | 0.2 |
| الإيجارات | 15.6 | 5.8 | 3.2 | 0.9 | 0.5 |
| الوقود والإنارة | 4.8 | 11.6- | 8.5- | 0.6- | 0.4- |
| 5) التجهيزات والمعدات المنزلية | 4.2 | 2.7 | 1.1 | 0.1 | 0.0 |
| 6) الصحة | 2.2 | 4.7 | 0.0 | 0.1 | 0.0 |
| 7) النقل | 13.6 | 16.3- | 6.0- | 2.5- | 0.8- |
| 8) الاتصالات | 3.5 | 0.2 | 0.3- | 0.0 | 0.0 |
| 9) الثقافة والترفيه | 2.3 | 2.5 | 5.8 | 0.1 | 0.1 |
| 10) التعليم | 5.4 | 3.7 | 1.1 | 0.2 | 0.1 |
| 11) المطاعم والفنادق | 1.8 | 2.0 | 1.2 | 0.0 | 0.0 |
| 12) السلع والخدمات الأخرى | 3.7 | 1.8 | 0.4 | 0.1 | 0.0 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آذار 2016 فقد شهد استقراراً نسبياً بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2016)، ويأتي ذلك محصلة لإرتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "اللحوم والدواجن"، والصحة، وتراجع أسعار بنود أخرى أبرزها "الفواكه والمكسرات"، والملابس.

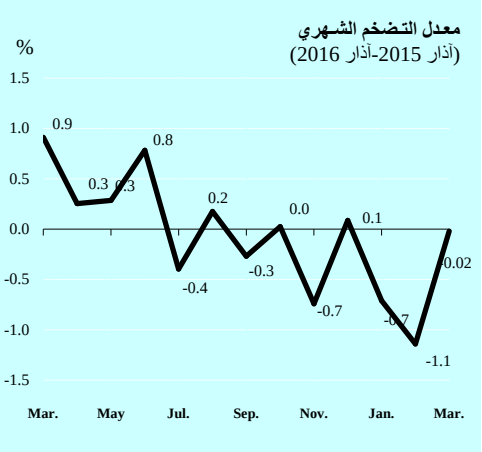


## التشغيل

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2016 ليصل إلى 14.6٪ (12.7 للذكور و 23.7 للإناث) وذلك مقابل 13.0٪ (11.0 للذكور و 22.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول عام 2016 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 42.6٪) و 20-24 سنة (بواقع 33.0٪).

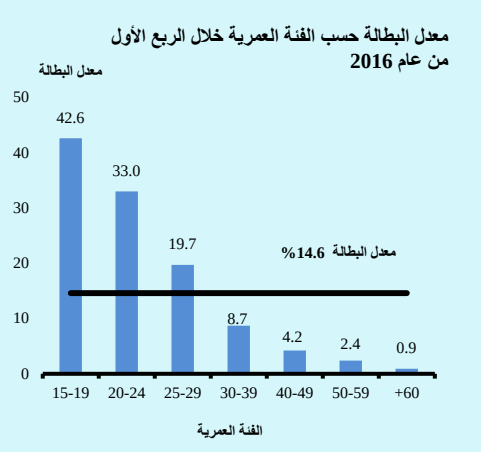

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 35.7٪ (58.5٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2016، بالمقارنة مع 36.0٪ (59.4٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2015.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 30.5٪ خلال الربع الأول من عام 2016، وذلك مقابل 31.3٪ خلال عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.9٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.6٪)، التعليم (11.3٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.4٪).

## ثالثاً: المالية العامة

### الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 80.6 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 77.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية (99.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 180.0 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 188.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شباط 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 270.0 مليون دينار ليبلغ 13,727.0 مليون دينار (51.5٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 50.9 مليون دينار ليبلغ 9,441.4 مليون دينار (35.4٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 23,168.4 مليون دينار (86.9٪ من GDP) في نهاية شباط 2016 مقابل 22,847.5 مليون دينار (85.8٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

### أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر شباط من عام 2016 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 بمقدار 33.3 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ لتصل إلى 460.3 مليون دينار. بينما ارتفعت الايرادات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بمقدار 22.4 أو ما نسبته 2.3٪ لتصل إلى 1,006.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 34.4 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 12.0 مليون دينار

**أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2016:**

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

| | شباط | | معدل النمو | كانون ثاني – شباط | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | | 2015 | 2016 | |
| **إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية** | **493.6** | **460.3** | **-6.7** | **984.2** | **1,006.6** | **2.3** |
| الإيرادات المحلية، منها: | 429.9 | 396.4 | -7.8 | 872.8 | 907.2 | 3.9 |
| الإيرادات الضريبية، منها: | 266.0 | 284.1 | 6.8 | 632.6 | 682.4 | 7.9 |
| ضريبة المبيعات | 200.0 | 218.6 | 9.3 | 421.5 | 453.0 | 7.5 |
| الإيرادات الأخرى | 162.3 | 110.4 | -32.0 | 237.6 | 221.9 | -6.6 |
| المنح الخارجية | 63.7 | 63.9 | 0.3 | 111.4 | 99.4 | -10.8 |
| **إجمالي الإنفاق، منها:** | **578.8** | **599.1** | **3.5** | **1,061.4** | **1,087.2** | **2.4** |
| النفقات الرأسمالية | 42.8 | 42.5 | -0.7 | 58.1 | 47.8 | -17.7 |
| **العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات** | **-85.2** | **-138.8** | - | **-77.2** | **-80.6** | - |

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

## ♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بمقدار 34.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لـتصل إلى 907.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 49.8 مليون دينار و 0.3 مليون دينار على التوالي، وانخفاض الايرادات الأخرى بمقدار 15.7 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بمقدار 49.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 682.4 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 75.2٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

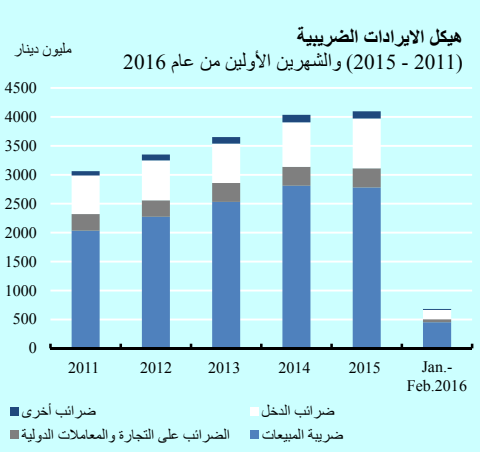


- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 31.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.5٪ لتبلغ 453.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 66.4٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 23.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 13.1 مليون دينار، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 3.6 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 1.3 مليون دينار
- ارتفعت ايرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 13.8 مليون دينار أو ما نسبته 9.4٪ لتصل إلى 160.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك 23.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 13.9 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.1 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.7٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 129.3 مليون دينار.

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 3.0 مليون دينار أو ما نسبته 6.1٪ لتبلغ 51.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- شهدت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) ارتفاعاً مقداره 1.4 مليون دينار أو ما نسبته 8.9٪ لتصل إلى 17.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بمقدار 15.7 مليون دينار أو ما نسبته 6.6٪ لتصل إلى 221.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الإنخفاض مدفوعاً بانخفاض حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 79.0 مليون دينار لتبلغ 8.4 مليون دينار (منها 5.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 82.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015)، بينما ارتفعت حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 48.0 مليون دينار لتبلغ 84.8 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 15.4 مليون دينار لتبلغ 128.8 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

شهدت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 0.3 مليون دينار أو ما نسبته 11.5٪ لتصل إلى 2.9 مليون دينار.

### ♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بمقدار 12.0 مليون دينار أو ما نسبته 10.8٪ لتبلغ 99.4 مليون دينار.

## ■ إجمالي الإنفاق

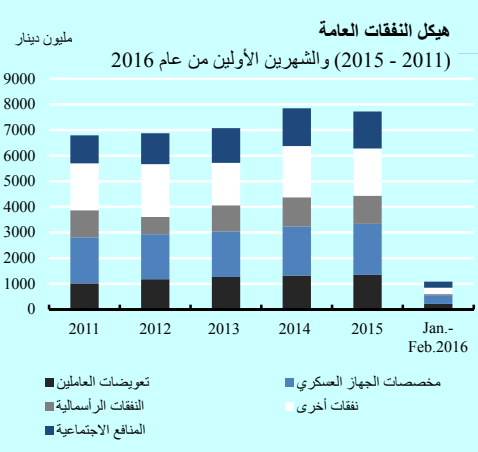


شهدت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 20.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.5٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 599.1 مليون دينار. كما شهدت النفقات خلال الشهرين الأولين من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 25.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 1,087.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 36.1 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 10.3 مليون دينار.

### ♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بمقدار 36.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.6٪ لتصل إلى 1,039.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 17.6 مليون دينار ليصل إلى 333.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 32.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفاع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 9.9 مليون دينار ليصل إلى 242.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 23.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز

المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 2.8 مليون دينار لتبلغ 219.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 21.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 11.3 مليون دينار ليبلغ 45.5 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند فوائد الدين بمقدار 6.2 مليون دينار ليبلغ 125.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 7.9 مليون دينار لتبلغ 26.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 2.5٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 انخفاضاً مقداره 10.3 مليون دينار، أو ما نسبته 17.7٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 47.8 مليون دينار.

## الوفر/ العجز المالي

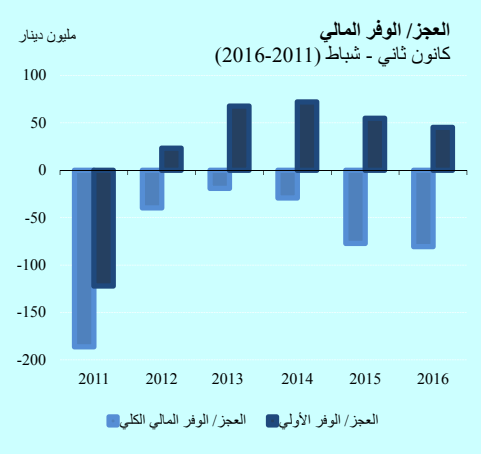


- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2016 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 80.6 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 77.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2016 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 45.2 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 54.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

## الدين العام

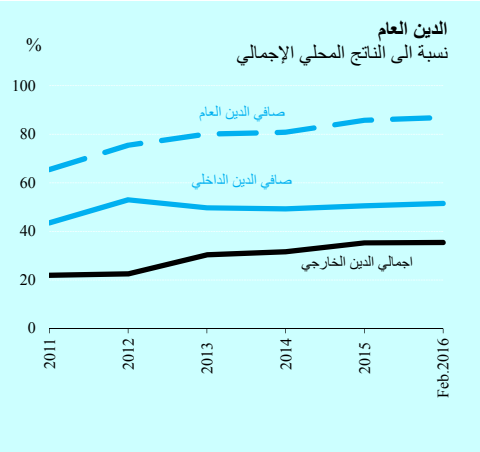


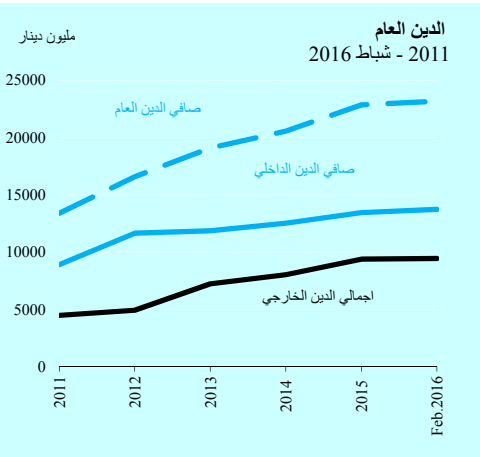


ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شباط 2016 بمقدار 270.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,727.0 مليون دينار (51.5٪ من GDP). وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 124.0 مليون دينار ليبلغ 15,610.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2015 بمقدار 146.0 مليون دينار لتبلغ 1,883.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث ارتفع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية شباط 2016 بمقدار 228.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 لتبلغ 12,612.0 مليون دينار، في حين انخفض

رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 472.0 مليون دينار، ومن ناحية أخرى انخفض اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 57.0 مليون دينار ليصل إلى 2,494.0 مليون دينار، حيث انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 57.0 مليون دينار ليصل إلى 1,932.0 مليون دينار، بينما حافظ رصيد سندات المؤسسات المستقلة على مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 والبالغ 563.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 50.9 مليون دينار ليبلغ 9,441.4 مليون دينار (35.4٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 60.0٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.1٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.4٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.2٪، و15.4٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2016 بمقدار 320.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 23,168.4 مليون دينار (86.9٪ من GDP) مقابل 22,847.5 مليون دينار (85.8٪ من GDP) في نهاية عام 2015.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهرين الأولين من عام 2016 ما مقداره 451.6 مليون دينار (منها 43.4 مليون دينار فوائد) مقابل 62.8 مليون دينار (منها 35.2 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2015.

## الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

**تطورات أسعار المشتقات النفطية**

| المـــــادة | السعر/ الوحدة | 2016 | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|
| | | نيسان | أيار | |
| البنزين الخالي من الرصاص 90 | فلس/لتر | 525 | 535 | 1.9 |
| البنزين الخالي من الرصاص 95 | فلس/لتر | 695 | 705 | 1.4 |
| السولار | فلس/لتر | 355 | 365 | 2.8 |
| الكاز | فلس/لتر | 355 | 365 | 2.8 |
| اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم) | دينار/اسطوانة | 7.0 | 7.0 | 0.0 |
| زيت الوقود للصناعة | دينار/طن | 207.5 | 217 | 4.6 |
| وقود الطائرات للشركات المحلية | فلس/لتر | 295 | 305 | 3.4 |
| وقود الطائرات للشركات الأجنبية | فلس/لتر | 300 | 310 | 3.3 |
| وقود الطائرات للرحلات العارضة | فلس/لتر | 315 | 325 | 3.2 |
| الإسفلت | دينار/طن | 231.7 | 241.2 | 4.1 |

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/5/1

- قرر مجلس الاستثمار تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 5٪، وتخفيض ضريبة المبيعات للقطاع إلى نسبة الصفر بالإضافة إلى اعفاء مدخلات انتاج القطاع من كل الضرائب والرسوم (كانون ثاني 2016).

- قررت هيئة تنظيم النقل البري تخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من شهر شباط 2016 (كانون ثاني 2016).

## ❑ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر جداً ومنحة بقيمة 19.5 مليون دولار مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - اتفاقية قرض ميسر بقيمة 14 مليون دولار، لتمويل تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء (East Zarqa Wastewater Project).
  - اتفاقية منحة بقيمة 5.5 مليون دولار مخصصة للمشروع نفسه، لتمويل الأعمال والخدمات والمشتريات الخاصة ببناء خط ناقل جديد للصرف الصحي وأيضاً إعادة تأهيل خط الصرف الصحي الحالي وذلك من محطة شرق الزرقاء إلى محطة معالجة (تنقية) مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء.
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون دولار مقدمة من دولة الكويت، للمساهمة في دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (كانون ثاني 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 39 مليون دولار كندي مقدمة من الحكومة الكندية، تستهدف قطاع النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال تمويل مشروعين، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - 19.85 مليون دولار كندي لدعم "التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع الطاقة المتجددة".
  - 19.1 مليون دولار كندي لمشروع "تنمية المشاريع في وادي الأردن".
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 200 الف دولار مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشروع بناء قدرات جمعيات المنتجين الريفيين في إطار برنامج القرى الصحية (شباط 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة اضافية بقيمة 16.4 مليون دولار مقدمة من الحكومة اليابانية، وذلك خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، بهدف المساعدة في تخفيف الأعباء الناجمة عن استضافة اللاجئين السوريين (آذار 2016).

## رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

### الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2016 بنسبة 1.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 364.5 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 9.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 726.8 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2016 بنسبة 0.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 1,105.6 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 6.2٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 2,241.5 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر شباط من عام 2016 انخفاض نسبته 0.04٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 741.1 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2016 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 16.0٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 1,514.7 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر آذار من عام 2016 بنسبة 0.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 215.8 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 5.7٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 74.3 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 4.6٪ لتصل إلى 612.4 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 4.9٪ لتصل إلى 216.5 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2016 بنسبة 10.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل عام 2015 ليصل إلى 205.2 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 6.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 587.5 مليون دينار.
- ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من GDP) خلال عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.9٪ من GDP في عام 2015 مقارنة مع 12.6٪ من GDP في عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 904.4 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة بحوالي 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 24,357.5 مليون دينار مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

## التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 68.0 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 130.0 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 62.0 مليون دينار ليبلغ 2,840.4 مليون دينار مقارنة بذات الفترة عام 2015.

**أبرز مؤشرات التجارة الخارجية**
**مليون دينار**

| | كانون ثاني – شباط | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | معدل النمو (٪) | 2016 | معدل النمو (٪) | |
| | القيمة | 2015/2014 | القيمة | 2016/2015 | |
| التجارة الخارجية | 2,778.4 | -16.0 | 2,840.4 | 2.2 | |
| الصادرات الكلية | 805.4 | -13.2 | 726.8 | -9.8 | |
| الصادرات الوطنية | 666.9 | -16.8 | 598.9 | -10.2 | |
| المعاد تصديره | 138.5 | 9.5 | 127.9 | -7.7 | |
| المستوردات | 2,111.5 | -15.7 | 2,241.5 | 6.2 | |
| الميزان التجاري | -1,306.1 | -17.2 | -1,514.7 | 16.0 | |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**أبرز الشركاء التجاريين للأردن**
**مليون دينار**

| | كانون ثاني – شباط | | |
|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | معدل النمو (٪) |
| الصادرات الوطنية | | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 144.6 | 143.7 | -0.6 |
| السعودية | 90.4 | 100.9 | 11.6 |
| العراق | 109.3 | 59.4 | -45.7 |
| الهند | 69.0 | 45.5 | -34.1 |
| الكويت | 10.6 | 27.4 | 158.5 |
| الإمارات | 25.1 | 23.8 | -5.2 |
| لبنان | 16.8 | 16.5 | -1.8 |
| **المستوردات** | | | |
| الصين | 284.8 | 329.1 | 15.6 |
| السعودية | 439.6 | 260.3 | -40.8 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 129.0 | 138.5 | 7.4 |
| ألمانيا | 90.9 | 109.9 | 20.9 |
| ايطاليا | 65.6 | 98.8 | 50.6 |
| الإمارات | 71.0 | 87.2 | 22.8 |
| فرنسا | 38.1 | 85.1 | 123.4 |
| اليابان | 58.2 | 77.5 | 33.2 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

## الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2016 انخفاضاً نسبته 9.8٪ لتصل إلى 726.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 13.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 68.0 مليون دينار أو ما نسبته 10.2٪ لتصل إلى 598.9 مليون دينار، وتراجع السلع المعاد تصديرها بنسبة 7.7٪ لتصل إلى 127.9 مليون دينار.

**أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال الشـهرين الأولـين مـن عام 2015 و2016، مليون دينار**

| | 2015 | 2016 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي الصادرات الوطنية** | **666.9** | **598.9** | **-10.2** |
| **الملابس** | **143.1** | **138.7** | **-3.1** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 129.7 | 124.3 | -4.2 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **55.4** | **61.5** | **11.0** |
| السعودية | 18.8 | 15.8 | -16.0 |
| العراق | 7.3 | 7.6 | 4.1 |
| الجزائر | 2.7 | 6.2 | 129.6 |
| الإمارات | 4.8 | 5.6 | 16.7 |
| **الفوسفات** | **48.2** | **56.9** | **18.0** |
| الهند | 40.5 | 34.6 | -14.6 |
| أندونيسيا | 3.5 | 9.6 | 174.3 |
| **الخضروات** | **57.9** | **31.1** | **-46.3** |
| الكويت | 4.1 | 5.9 | 43.9 |
| الإمارات | 4.7 | 5.0 | 6.4 |
| السعودية | 3.2 | 5.0 | 56.3 |
| **البوتاس** | **50.5** | **29.4** | **-41.8** |
| الهند | 12.4 | 9.7 | -21.8 |
| ماليزيا | 13.0 | 7.6 | -41.5 |
| مصر | 3.2 | 3.5 | 9.4 |
| **الأسمدة** | **28.3** | **19.2** | **-32.2** |
| العراق | 5.5 | 11.9 | 116.4 |
| تركيا | 0.2 | 3.7 | - |
| تونس | 0.3 | 0.4 | 33.3 |
| **الورق والكرتون** | **19.6** | **18.8** | **-4.1** |
| السعودية | 5.6 | 9.1 | 62.5 |
| العراق | 7.1 | 5.1 | -28.2 |
| الامارات | 1.3 | 1.5 | 15.4 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- انخفـــاض الصـــادرات مـــن الخضروات بمقدار 26.8 مليون دينار (46.3٪) لتصل إلى 31.1 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الكويت والإمارات والسعودية على ما نسبته 51.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

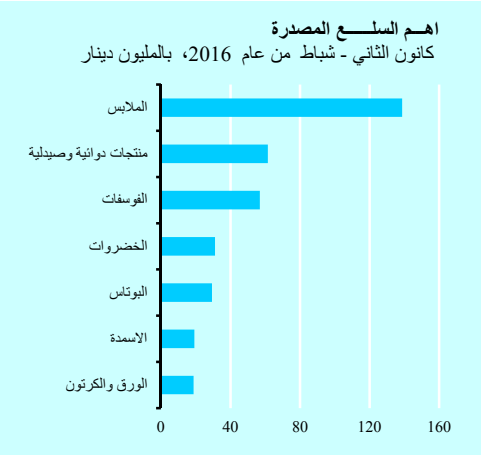


- تراجعت صادرات البوتاس بمقدار 21.1 مليون دينار (41.8٪) لتصل إلى 29.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وماليزيا ومصر على ما نسبته 70.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 8.7 مليون دينار (18.0٪) لتصل إلى 56.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 32.8٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 11.0٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 60.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

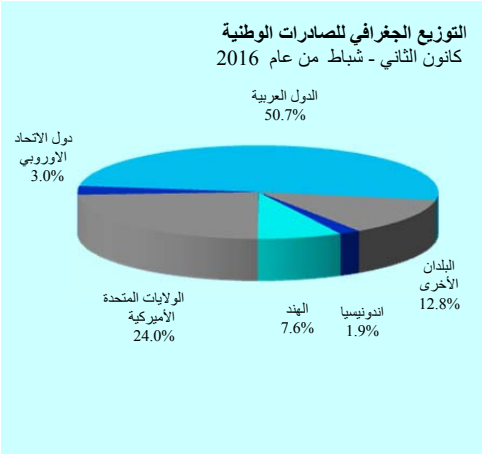


- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 6.1 مليون دينار (11.0٪)، لتصل إلى 61.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر والإمارات على ما نسبته 57.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات والبوتاس والأسمدة و"الورق والكرتون" خلال الشهرين الأولين من عام 2016 على ما نسبته 59.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 60.4٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والكويت والإمارات ولبنان على ما نسبته 69.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2016 مقابل 69.8٪ خلال الفترة المماثلة عام 2015.

ومن الجدير ذكره أن الصادرات الوطنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفعت بنسبة 20.2٪ لتشكل ما نسبته 29.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل (21.8٪) خلال ذات الفترة من عام 2015.

## المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بنسبة 6.2٪ لتصل إلى 2,241.5 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 15.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

**♦ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 57.7 مليون دينار، أو ما نسبته 31.8٪، لتصل إلى 239.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 61.4٪.

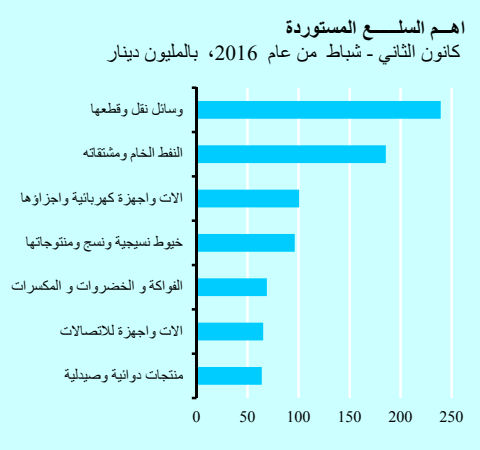

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها بمقدار 45.9 مليون دينار (83.9٪) وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا وماليزيا ما نسبته 51.2٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من الفواكه والخضروات والمكسرات بمقدار 20.5 مليون دينار (42.3٪) وقد شكلت أسواق كل من مصر وإيطاليا الولايات المتحدة ما نسبته 32.6٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته بمقدار 214.2 مليون دينار، أو ما نسبته 53.6٪، لتصل إلى 185.5 مليون دينار.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين من عام 2015 و2016، مليون دينار

| | 2015 | 2016 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي المستوردات** | **2,111.5** | **2,241.5** | **6.2** |
| **وسائل النقل وقطعها** | **181.7** | **239.4** | **31.8** |
| اليابان | 37.5 | 52.7 | 40.5 |
| كوريا الجنوبية | 34.8 | 50.9 | 40.3 |
| الولايات المتحدة | 30.8 | 43.4 | 46.3 |
| **النفط الخام ومشتقاته** | **399.7** | **185.5** | **-53.6** |
| السعوديه | 284.6 | 120.5 | -57.7 |
| إيطاليا | 0.0 | 18.2 | - |
| الإمارات | 1.4 | 15.7 | - |
| **الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها** | **54.7** | **100.6** | **83.9** |
| الصين | 11.9 | 33.8 | 184.0 |
| إيطاليا | 3.4 | 10.4 | 205.9 |
| ماليزيا | 0.2 | 7.3 | - |
| **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** | **89.3** | **96.2** | **7.7** |
| الصين | 35.4 | 42.0 | 18.6 |
| تايوان | 27.1 | 26.4 | -2.6 |
| تركيا | 4.8 | 6.5 | 35.4 |
| **الفواكة والخصروات والمكسرات** | **48.5** | **69.0** | **42.3** |
| مصر | 4.5 | 9.1 | 102.2 |
| إيطاليا | 3.7 | 7.2 | 94.6 |
| الولايات المتحدة | 3.6 | 6.2 | 72.2 |
| **آلات وأجهزة للاتصالات** | **53.9** | **65.3** | **21.2** |
| الصين | 32.9 | 40.5 | 23.1 |
| فيتنام | 12.1 | 14.9 | 23.1 |
| مصر | 2.3 | 1.8 | -21.7 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **64.4** | **64.0** | **-0.6** |
| مصر | 9.5 | 9.3 | -2.1 |
| إيطاليا | 7.8 | 6.0 | -23.1 |
| سوريا | 5.8 | 5.9 | 1.7 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة إضافةً إلى تشغيل خط ميناء الغاز المسال في العقبة. ولقد شكلت أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات ما نسبته 83.2٪ من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

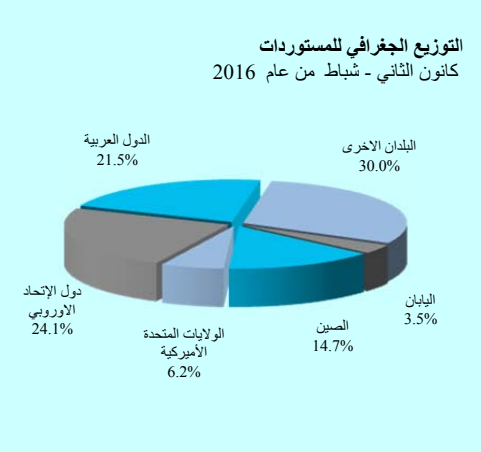


- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"النفط الخام ومشتقاته" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 36.6٪ من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2016 مقابل 42.3٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا والإمارات وفرنسا واليابان خلال الشهرين الأولين من عام 2016 على ما نسبته 52.9٪ من إجمالي المستوردات مقابل 55.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

### المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الشهرين الأولين من عام 2016 انخفاضاً مقداره 10.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.7٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 127.9 مليون دينار.

### الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الشهرين الأولين من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 208.6 مليون دينار، أي بنسبة 16.0٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليصل إلى 1,514.7 مليون دينار.

## إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2016 بنسبة 10.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 205.2 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 6.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 587.5 مليون دينار.

## الســـفر

### مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر آذار من عام 2016 انخفاضاً مقداره 0.4 مليون دينار (0.2٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 215.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بمقدار 29.6 مليون دينار (4.6٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 612.4 مليون دينار.

### مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر آذار من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 4.0 مليون دينار (5.7٪) لتصل إلى 74.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد ارتفعت مدفوعات بند السفر بمقدار 10.2 مليون دينار (4.9٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 216.5 مليون دينار.

## ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 إلى ما يلي:

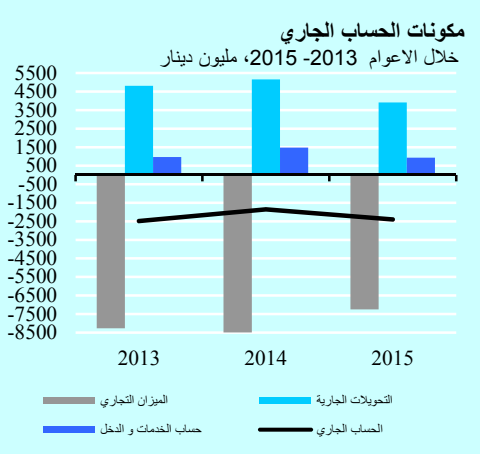


- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,167.8 مليون دينار (11.9 من GDP) مقارنة مع 3,193.1 مليون دينار (12.6 من GDP) في عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2015 بمقدار 1,246.3 مليون دينار (14.7٪) ليصل إلى 7,249.3 مليون دينار مقابل 8,495.6 مليون دينار خلال عام 2014.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2014 بمقدار 492.5 مليون دينار ليبلغ 1,286.4 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 347.8 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 295.9 مليون دينار خلال عام 2014، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 57.1 مليون دينار ليبلغ 576.6 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 5.2 مليون دينار ليصل إلى 228.8 مليون دينار.

- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 1,215.8 مليون دينار ليصل 3,945.1 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال عام 2015 بمقدار 539.2 مليون دينار ليبلغ نحو 802.2 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 676.6 مليون دينار ليصل إلى 3,142.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,593.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 908.9 مليون دينار خلال عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 904.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014.

- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 918.4 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 824.9 مليون دينار خلال عام 2014.

- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 313.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 391.4 مليون دينار خلال عام 2014.

- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 547.6 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,678.0 مليون دينار خلال عام 2014.

### وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 24,357.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 121.0 مليون دينار ليصل إلى 18,657.9 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 372.6 مليون دينار في حين انخفض رصيد النقد والودائع لدى الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 294.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 1,899.7 مليون دينار ليصل إلى 43,015.5 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 883.0 مليون دينار ليبلغ 21,269.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 956.8 مليون دينار ليبلغ 6,728.0 مليون دينار جراء قيام الحكومة بإصدار وإطفاء سندات اليوروبوندز بمقدار 1,418.0 مليون دينار و 531.8 مليون دينار في الأسواق العالمية، على التوالي.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 182.6 مليون دينار ليبلغ 3,377.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد تسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 346.2 مليون دينار ليصل إلى 1,310.5 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 323.2 مليون دينار ليبلغ 7,411.6 مليون دينار.